

## بَابُ: الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ<sup>(١)</sup>

قال ابن آجروم: (وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها<sup>(٢)</sup>)

ثم شرع في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر فقال: (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر).

وتسمى النواسخ، وهي هنا ثلاثة أشياء:

الأول: كان وأخواتها.

والثاني: إن وأخواتها.

والثالث: ظن وأخواتها.

وسميت هذه نواسخ؛ لإزالتها حكم المبتدأ أو الخبر؛ أخذًا من النسخ، وهو لغة: الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل، إذا أزلته، وهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف.

قال ابن آجروم: (فأما "كان" وأخواتها، فإنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر<sup>(٣)</sup>)

فأما كان وأخواتها: فإنها ترفع الاسم، أي: المبتدأ، ويسمى اسمًا لها حقيقة، وفاعلًا مجازًا، وتنصب الخبر أي: خبر المبتدأ، ويسمى خبرًا لها حقيقة، ومفعولًا مجازًا؛ لأنها أشبهت الفعل الصحيح المتعدي لواحد، هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح، ومذهب جمهور الكوفيين: أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلاً

(١) أي: باب بيان العوامل وتسمى النواسخ الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر، وهذه المناسبة لذكرها عقبه.

(٢) أي: والنواسخ ثلاثة أقسام: كان وأخواتها قدمها لأنها أفعال، ولاختصاصها بأحكام، وثنى إن وأخواتها لأن خبرها باق على الأصل وثلت ظن لتنصيبها الجزئين جميعًا.

(٣) أي: ترفع المبتدأ تشبيهًا له بالفاعل، ويسمى اسمًا لها، وتنصب الخبر تشبيهًا له بالمفعول، ويسمى خبرًا لها تسمية اصطلاحية للنحاة، ولم يسم المرفوع فاعلاً، والمنصوب مفعولاً، لأن هذه العوامل حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي شأنه: أن يصدر من الفاعل على المفعول.

حقيقة، والمنصوب مفعولاً حقيقة؛ لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، وصارت كالروابط، ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً.

قال ابن آجروم: (وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح، وما دام، وما تصرف منها، نحو: كان، ويكون، وكن، وأصبح، ويصبح، وأصبح، تقول: "كان زيد قائماً، وليس عمر شاكساً" وما أشبه ذلك)

وهي ثلاثة عشر فعلاً على ما ذكره المصنف هنا، وهي على ثلاثة أقسام:

- قسم يرفع الاسم وينصب الخبر بلا شرط، وهو: كان، وليس، وما بينهما.  
- وقسم يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم النفي أو شبهه عليه، وهو: زال، وبرح، وفتىء، وانفك.

- وقسم يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية عليه، وهو: دام.

ثم شرع في القسم الأول، وهو مشتمل على مسائل:

الأولى منها: (كان) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي؛ إما مع الدوام والاستمرار؛ نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، ف (كان) فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر والله اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (عليماً حكيماً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وإما مع الانقطاع؛ نحو: كان الشيخ شاباً، ف (كان)، فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر، و (الشيخ) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (شاباً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه بالفتحة.

والثانية منها: (أمسى)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء؛ نحو: (أمسى زيد فقيراً)، ف (أمسى)، فعل ماض من أخوات (كان)؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و (زيد) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (فقيراً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والثالثة منها: (أصبح) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح؛ نحو: أصبح الحر شديدًا، فـ (أصبح)، فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر؛ و(الحر) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (شديدًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والرابعة منها: (أضحى) وهو لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى؛ نحو: أضحى الفقير ورعًا، فـ (أضحى)، فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و(الفقير)، اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (ورعًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والخامسة منها: (ظل) بالطاء المشالة، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا؛ نحو: ظل زيد مفطرًا، فـ (فظل) فعل ماضٍ من أخوات (كان)؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (مفطرًا)، خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والسادسة منها: (بات) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً؛ نحو: بات زيد نائمًا، فـ (بات) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و نائمًا خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والسابعة منها: (صار) وهي للتحويل والانتقال؛ نحو: صار الطين خزفًا، فـ (صار) فعل ماضٍ (كان)؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، والطين اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و خزفًا: خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة.

والثامنة منها: (ليس) وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرع عن القرينة؛ نحو: ليس عمرو نائمًا، أي: الآن، فـ (ليس) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وعمرو اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و نائمًا خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وهذا آخر القسم الذي يرفع الاسم وينصب الخبر من غير شرط.

ثم شرع في القسم الثاني، وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم النفي أو شبهه عليه، وهو مشتمل على مسائل:

الأولى منها: (ما زال)؛ نحو: ما زال بكر عالمًا، فـ (ما) نافية، و (زال) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و(بكر) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (عالمًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والثانية منها: (ما انفك) نحو: ما انفك زيد جالسًا، فـ (ما) نافية، و (انفك) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و(زيد) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و(جالسًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والثالثة منها: (ما فتى) نحو: ما فتى عمرو محسنًا، فـ (ما) نافية، و (فتى) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و (عمرو) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و(محسنًا) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

والرابعة منها: (ما برح) نحو: ما برح محمد كريماً، فـ (ما) نافية، و(برح) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و (محمد) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و (كريماً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة.

وهذه الأفعال الأربعة تدل على ملازمة الخبر للمخبر عنه على ما يقتضيه الحال، ولا تعمل هذا العمل إلا إذا اقترنت بالنفي كما مثلنا.

ثم شرع في القسم الثالث، وهو ما يرفع الاسم وينصب الخبر بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه.

وهو قوله: (ما دام) نحو: لا أصحابك ما دام زيد متردداً إليك، فـ (لا) نافية، و (أصحابك) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفاعل ضمير مستتر وجوباً فيه تقديره أنا في محل رفع، و (الكاف) مفعول به في محل نصب، و (ما) مصدرية تسبك مع (دام) بمصدر، وظرفية؛ لدلالتها على الزمان، و (دام) فعل ماضٍ من أخوات كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، و(زيد) اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، و(متردداً) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، و (إليك) جار ومجرور متعلق بـ (متردداً)، والتقدير: لا أصحابك مدة دوام تردد زيد إليك، فالمدة هي الظرف، والدوام هو المصدر.

وقوله: وما تصرف منها، إشارة إلى أن هذه الأفعال على أقسام:

- منها: ما له مضارع وأمر، ومصدر ووصف، وهو كان، وصار وما بينها.
  - ومنها: ما له مضارع دون أمر، ووصف دون مصدر، وهو زال، وأخواتها.
  - ومنها: ما لا مضارع له ولا أمر، ولا مصدر ولا وصف، وهو ليس، ودام.
- فالمتصرف، نحو: كان في الماضي، ويكون في المضارع، وكن في الأمر، ونحو: أصبح في الماضي، ويصبح في المضارع، وأصبح في الأمر.

ثم إن المتصرف يعمل مضارعه وأمره ومصدره واسم فاعله واسم مفعوله عمل ماضيه؛ تقول في عمل الماضي من كان: كان زيدًا قائمًا، وتقدم إعرابه وليس عمرو شاخصًا.

وتقدم إعرابه أيضًا، وما أشبه ذلك من بقية هذه الأفعال.

ومثال المضارع من كان: يكون زيد قائمًا، ف (يكون) فعل مضارع متصرف من كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمه مرفوع به، وقائمًا خبره منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثال الأمر: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، ف (كن) فعل أمر من كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، والواو اسمه في محل رفع به، وحجارة خبره منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثال المصدر: كون زيد قائمًا، ف (كون) مصدر ل (كان)، يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسم المصدر، مخفوض به لفظًا، مرفوع به محلاً، وقائمًا خبر المصدر منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثال اسم الفاعل من كان: كائن زيد قائمًا، ف (كائن) اسم فاعل من كان؛ يرفع الاسم وينصب الخبر، وزيد اسمه مرفوع به، وقائمًا خبره منصوب به.

ومثال اسم المفعول: مكون قائم، ف (مكون) اسم مفعول من كان، وقائم مرفوع به على النيابة عن الفاعل.

ومثال المضارع من (أصبح): يصبح بكر صائماً، فـ (يصبح) فعل مضارع متصرف من أصبح، يرفع الاسم وينصب الخبر، وبكر اسمه مرفوع به، وصائماً خبره منصوب به، وعلامة نصبه الفتحة.

ومثال الأمر من أصبح: أصبح صائماً، فـ (أصبح) فعل أمر يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه في محل رفع به تقديره أنت، وصائماً خبره منصوب به، وقس على هذا ما تصرف من بقية الأفعال المتصرفة.

قال ابن آجروم: (وأما "إن وأخواتها" فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: "إن، وأن، ولكن، وكان، وليت، ولعل، تقول: إن زيداً قائمٌ، وليت عمراً شاخصاً، وما أشبه ذلك)

ثم شرع في الشيء الثاني من النواسخ؛ وهو (إن) وأخواتها فقال: وأما إن وأخواتها، فإنها؛ أي: هذه الأحرف تنصب الاسم، أي: المبتدأ اتفاقاً، ويسمى اسماً لها، وترفع الخبر على الأصح؛ أي: خبر المبتدأ، ويسمى خبراً لها، وقيل: هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وهو المبتدأ.

وإنما علمت هذه الأحرف؛ لشبهها بالفعل في كونها رافعة وناصية، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الأفعال، وهي - أي: هذه الأحرف - ستة:

أولها: (إن) بكسر الهمزة، مثالها: إن زيداً قائم، فـ (إن) حرف توكيد ونصب، وزيداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقائم خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

وثانيها: (أن) بفتح الهمزة وتشديد النون، مثالها: بلغني أن عمراً فاضل، فـ (بلغ) فعل ماضٍ، والنون نون وقاية، والياء مفعول به في محل نصب، وأن حرف توكيد ونصب، وعمراً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وفاضل خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، وجملة أن واسمها وخبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة، وجملة أن واسمها وخبرها في موضع المقدر الذي هو فاعل، بلغ، والتقدير: بلغني فضل عمرو، ولا بد أن يطلبها عامل كما في هذا المثال.

والفرق بين المكسورة والمفتوحة: هو أن المكسورة مع اسمها وخبرها في موضع جملة لا تتول بمفرد، والمفتوحة مع اسمها وخبرها تتول بمفرد.

وثالثها: (لكن) بتشديد النون؛ تقول قام القوم لكن خالداً قاعد، ف (قام) فعل ماضٍ، والقوم فاعل مرفوع ب (قام)، ولكن حرف استدراك تنصب الاسم وترفع الخبر، وخالداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقاعد خبرها مرفوع بها؛ وعلامة رفعه الضمة، ويتقدم عليها الإيجاب كهذا المثال، والنفي؛ نحو: ما قام القوم لكن عمراً قاعد.

واربعها: (كان) بتشديد النون؛ تقول: كان زيداً أسد، ف (كان) حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر، وزيداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وأسد خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

وخامسها: (ليت) تقول: ليت زيداً قائم، ف (ليت) حرفت تمنى ينصب الاسم ويرفع الخبر، وزيداً اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقائم خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

وسادسها: (لعل) تقول: لعل الحبيب قادم، ف (لعل) حرج ترخ ينصب الاسم ويرفع الخبر، والحبيب اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، وقادم خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة.

ثم مثل المصنف لبعض ذلك بقوله: تقول: إن زيداً قائم، وليت عمراً شاخص، وما أشبه ذلك.

قال ابن آجروم: (ومعنى "إن، أن" التوكيد، "ولكن" للاستدراك، "وكان" للتشبيه، "وليت" للتمني، "ولعل" للترجي والتوقع<sup>(١)</sup>)

ولما فرغ من تعداد الحروف، شرع في معانيها - ومعانيها مختلفة - فقال:

(١) الترجي: طلب الأمر المحبوب، نحو: لعل الله يرحمنا، والتوقع: الإشفاق نحو: لعل زيداً هالك، والفرق بين التمني والترجي: أن التمني طلب ما يمكن وقوعه، وما لا يمكن، والترجي هو: ما يمكن وقوعه، ولا تعمل إن وأخواتها إلا متأخر اسمها وخبرها عنها، ولا يتقدم خبرها عن اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك لضعفها عن العمل لأنها حروف بخلاف كان وأخواتها.

ومعنى (إن) - أي: المكسورة - و(أن) - أي: المفتوحة - للتأكيد؛ أي: لتأكيد النسبة بين المبتدأ والخبر.

ومعنى (لكن): للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما توهم ثبوته أو نفيه.  
ومعنى (كان): للتشبيه، وهو الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنى من المعاني.  
ومعنى (ليت): للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه؛ كقولك: لَيْتَ الشَّيْبَابُ يَغُودُ يَوْمًا، أو طلب ما فيه عسر؛ كقولك: ليت لي مالاً فأحج به.

ومعنى (لعل): للترجي، وهو طلب الأمر المحبوب، والتوقع وهو المعبر عنه عند قوم بالإشفاق في المكروه؛ نحو: لعل زيدًا هالك، والترجي في المحبوب؛ نحو: لعل الله يرحمني؛ فإن الهلاك مما يكره، والرحمة مما يحب.

قال ابن آجروم: (وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر، على أنهما مفعولان لها<sup>(١)</sup>)، وهي: ظننت، وحسبت، وخلصت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت، واتخذت، وجعلت، وسمعت، تقول: ظننت زيدًا مُنْطَلِقًا، وَخَلَّيْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وما أشبه ذلك<sup>(٢)</sup>)

(١) هذا هو القسم الثالث من النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر وتغيره ما لم تلغ أو تعلق، وهو ظننت ونظائرها في العمل، وأربعة منها: تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني، وثلاثة: تفيد تحقق وقوعه وإثان: يفيدان التصيير والانتقال، والعاشر: يفيد حصول النسبة في السمع ويقال لها: أفعال الشك واليقين، وأفعال القلوب.

وكلها أفعال بالاتفاق ومتصرفة تعمل بلفظ المضارع، ويلفظ الماضي والأمر والمصدر واسم الفاعل تنصب المبتدأ ويسمى مفعولها الأول، وتنصب الخبر ويسمى مفعولها الثاني فتنصب الجزئين جميعًا، حيث لا مانع، وهو أمران:

الإلغاء: وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا جوازًا للضعف العامل بتوسطه نحو: زيد ظننت قائم، أو تأخره، نحو: زيد قائم ظننت، والإهمال أرجح، والثاني: التعليق وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا بسبب توسط ما له الصدارة بينها وبين معموليها كاللام نحو: علمت لزيد قائم، أو ما الاستفهامية وهذان الأمران لا يجران في ظنن، وجميع أخواتها، بل في بعضها.

(٢) فخلصت فعل وفاعل، وأصل خلت خليت بكسر الياء وعمراً مفعول أول، وشاخصاً مفعول ثان، وما أشبه ذلك من أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق، وهذا القسم من النواسخ: حقه أن يذكر في المنصوبات، ولكنه ذكره استطراداً لتتميم بقية النواسخ.

ثم شرع في القسم الثالث من النواسخ لحكم المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها، وهي الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها عليهما، فتنصبهما مفعولين، فقال: وأما ظن وأخواتها: فإنها تنصب المبتدأ والخبر، بعد استيفاء فاعلها كما مر، وهي عشرة أفعال على ما ذكره المصنف؛ أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني:

أولها: (ظننتُ)، نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا، ف (ظننت) فعل وفاعل، وزيدًا مفعولها الأول، وقائمًا مفعولها الثاني.

والظن هنا بمعنى الحسبان؛ نحو: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَخُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، والعلم؛ نحو: ﴿وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، لا بمعنى التهمة.

وثانيها: (حسبتُ)، نحو: حسبتُ زيدًا صديقًا، ف (حسبت) فعل وفاعل، وزيدًا مفعول الأول، وصديقًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وحسب - بكسر السين - هنا بمعنى اعتقد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَيَخْسِئُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، أو علم؛ نحو: [الطويل]

حَسِبْتُ التَّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ

لا بمعنى صرت أحسب؛ أي: ذا شقرة، أو حمرة وبياض.

وثالثها: (خَلَّتْ)، نحو: خلفت الهلال لائخًا، ف (خلت) فعل وفاعل، والهلال مفعولها الأول، ولائخًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وخال ماضي يخال بمعنى ظن؛ نحو<sup>(١)</sup>: [المتقارب]

يَخَالُ الْفِرَازُ يُرَاجِحِي الْأَجْلَ

أو علم؛ نحو<sup>(١)</sup>: [الطويل]

(١) قائله: لم ينسب إلى قائل - وبالبحث لم أعثر له على قائل - وذكره سيويه وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلوها، وهو من المتقارب. وذكّر أنه مضنوع.

انظر: الكتاب ١/١٩٢، والمنصف ٣/٧١، وشرح المفضل ٦/٥٩، ٦٤، والمقرب ١/١٣١، وابن الناطم ٤١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٤١، وابن عقيل ٢/٩٠، والتصريح ٢/٦٣، والمخزاة ٨/١٢٧.

.... وَجَلَّثَنِي... لِي اسْمٌ....

لا ماضي يخول، بمعنى يتعهد أو يتكبر.

ورابعها: (زَعَمْتُ) نحو: زَعَمْتُ بَكْرًا عَالِمًا، فـ (زَعَمْتُ) فعل وفاعل، وبكْرًا مفعولها الأول، وعَالِمًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وزَعَمَ بمعنى ظن؛ نحو<sup>(١)</sup>: [الخفيف]

رَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ    إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِّيئًا  
لا بمعنى كفل أو سمن أو هزل.

وهذه الأربعة: تفيد رجحان وقوع المفعول الثاني على عدم وقوعه.

وخامسها: (رَأَيْتُ)، نحو: رَأَيْتُ المَعْرُوفَ مَحْبُوبًا، فرَأَيْتُ فعل وفاعل، والمعروف مفعولها الأول، ومحبوبًا مفعولها الثاني.

ورَأَيْتُ بمعنى علمت؛ نحو<sup>(٢)</sup>: [الوافر]

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ؛    مُحَاوَلَةٌ وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودًا  
وبمعنى ظن؛ نحو: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ [المعارج: ٦]، لا بمعنى أصاب الرؤية، أو من رؤية العين، أو الرأي.

وسادسها: (عَلِمْتُ)، نحو: عَلِمْتُ خَالِدًا نَائِمًا، فعَلِمْتُ فعل وفاعل، وخَالِدًا مفعولها الأول، ونَائِمًا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

(١) البيت كاملاً:

دَعَانِي العَوَانِي عَثْمَهُنَّ. وَجَلَّثَنِي    لِي اسْمٌ، فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهَزَّ أَوْلُ

(أي دعوتني عثمهن، وقد علمت ان لي اسما، افلا ادعي به وهو اول اسم لي. وياء المتكلم مفعول خال الاول، وجملة "اسم" في موضع نصب على انها مفعوله الثاني).

(٢) هو لأبي أمية أوس الحنفي. وهو من شواهد تخلص الشواهد ص ٤٢٨ والعيني ٣٧٩/٢ والتصريح ٢٤٨/١ وجمع الهوامع ١٤٨/١ وشرح الأشموني ٢٢/٢.

والشاهد نصب (زعم) لمفعولين الأول ياء المتكلم والثاني (شيخاً).

(٣) انظر: النوادر لأبي زيد ٥٠/١.

وعلمت بمعنى تيقنت؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] لا بمعنى عرفت، أو صرفت أعلم.

وسابعتها: (وجدت)، نحو: وجدت العلم نافعا، فوجدت فعل وفاعل، والعلم مفعولها الأول، ونافعا مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

ووجد بمعنى علم؛ نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]، لا بمعنى أصاب، أو غضب، أو حزن.

وهذه الثلاثة: تفيد وقوع المفعول الثاني يقيناً.

وثامنها: (اتخذت)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، فاتخذ الله فعل وفاعل، وإبراهيم مفعولها الأول، وخليلاً مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وتاسعها: (جعلت)، نحو: جعلت الطين خزفاً، فجعلت فعل وفاعل، والطين مفعولها الأول، وخزفاً مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

وجعل بمعنى اعتقد؛ نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِئَاءً﴾ [الزخرف: ١٩]، لا الذي بمعنى خلق.

وعاشرها: (سمعت)، نحو: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: فالنبي مفعولها الأول، وجملة: يقول مفعولها الثاني، وهما منصوبان بها.

### تنبيه

أغرب المصنف بذكر سمع في هذا الباب، وهو في ذلك تابع لأبي علي الفارسي؛ فإنه قال: إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت إلى مفعولين.

والجمهور: على أن جملة: يقول، ونحوها في محل نصب على الحال من المفعول؛ لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد؛ نحو: سمعت الكلام، وأبصرت الهلال، وشممت الطيب، وذقت الطعام، ولمست الثوب.

ثم مثل المصنف لبعض ذلك بقوله: تقول: ظننت زيذاً منطلقاً، وخلت عمراً شاخصاً، وما أشبه.